منبر اللسان
أنشطة ومتابعات مصطلحية

أيام دراسية في موضوع:
المصطلح الإنساني والمعجم الموحد
(فاس : 19 – 21 نوفمبر / تشرين الثاني 1996)

عقد مكتب تنسيق التعريب في رحاب كلية الآداب (ظهر المهراز / فاس) بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، وبالتعاون مع معهد الدراسات المصطلحية التابع للجامعة، ندوة في موضوع : المصطلح الإنساني والمعجم الموحد، وذلك خلال الفترة 19-21 نوفمبر / تشرين الثاني 1996 تكللت بالتقرير الختامي الآتي نصه :

1) نظرة عامة

في إطار مبدأ الشورى العلمية، وفي سياق الحرص المتواصل من لدن مكتب تنسيق التعريب على تمتين منطلقات العمل وتوحيد سبل التفكير لإيجاد الوسائل الكفيلة بخدمة اللغة العربية والأمة الإسلامية، وفقا للمتغيرات الفكرية والمستحدثات النظرية والمنهجية العالمية في مختلف العلوم ؛ تم بحول الله وقوته تنظيم أيام دراسية بتاريخ 7-8-9 رجب 1417 هـ / 19-20-21 نوفمبر 1996م، في موضوع: "المصطلح الإنساني والمعجم الموحد" بتعاون بين مكتب تنسيق التعريب بالرباط، ومعهد الدراسات المصلحية بفاس.

وقد افتتحت هذه الأيام التي جرت أشغالها بمدرج أبا حنيني بكلية الآداب ظهر المهراز بفاس – بكلمة للسيد قيدوم الكلية الدكتور محمد الشاد، وكلمة السيد ممثل مكتب تنسيق التعريب الأستاذ جواد حسني سماعنه، وكلمة السيد مدير معهد الدراسات المصطلحية الدكتور الشاهد البوشيخي، وكلمة الأستاذ إدريس الفاسي الفهري باسم اللجنة المنظمة.

وبعد استراحة قصيرة انطلقت أشغال هذه الأيام الدراسية بالجلسة الأولى في محور: "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات" صبيحة يوم الثلاثاء 1996/11/19 ثم تُدُورس في جلسة ثانية محور : "المعجم الموحد لمصطلحات التاريخ

والآثار" يوم الأربعاء : 1996/11/20 ثم في جلسة ثالثة محور : "المعجم الموحد لمصطلحات الجغرافية" يوم الخميس 1996/11/21.

هذه الجلسات كلها ذيلت بموائد مستديرة خصصت لتدارس متضمنات عروض الأساتذة المشاركين، ومناقشتها واستخلاص الاقتراحات والتوصيات الكفيلة بتقويم المعاجم الثلاثة موضوع الدرس، وإعادة صياغتها وإخراجها في صورة أفضل مما هي.

لقد حظيت المعاجم الثلاثة باهتمام مجموعة من المتخصصين في كل مجال من المجالات التي تمثلها هذه المعاجم، من ست كليات للآداب والعلوم الإنسانية بالمغرب.

وقد شملت لائحة المشاركين الأساتذة :

دة. ليلى المسعودي كلية الآداب بالقنيطرة

- ذ. جواد حسني سماعنه مكتب تنسيق التعريب بالرباط
- ذ.محمد اعلاوة كلية الآداب بوجدة
- ذ.محمد لهلال كلية الآداب بالمحمدية
- ذ.الحسين كَنوان كلية الآداب بمكناس
- ذ.محمد بوطاهر كلية الآداب بسايس فاس
- ذ.عبد المنعم حرفان كلية الآداب بظهر المهراز فاس
- د.هاشم العلوي القاسمي كلية الآداب بظهر المهراز فاس.
- ذ. محمد بنهاشم كلية الآداب بظهر المهراز فاس
- د. محمد التازي سعود كلية الآداب بظهر المهراز فاس
- د. قاسم جمادي كلية الآداب بالمحمدية
- ذ.علي فجال كلية الآداب بظهر المهراز فاس
- ذة.رشيدة نافع كلية الآداب بالمحمدية
- د. إبراهيم أقديم كلية الآداب بسايس فاس
- ذ. خالد أبدا كلية الآداب بسايس فاس
- ذ. محمد أمياي كلية الآداب بسايس فاس
- ذ. لحسن جنان كلية الآداب بظهر المهراز فاس
- ذ. يزيدي علمي حمدوني كلية الآداب بظهر المهراز فاس

- ذ. يوسف بنبراهيم كلية الآداب بسايس فاس
- ذ. محمد بن الأخضر كلية الآداب بظهر المهراز فاس.

2) ملاحظات المشاركين بخصوص المعاجم الثلاثة:

تدارس الأساتذة المشاركون الصورة التي تمت عليها المعاجم الثلاثة من منطلقات علمية رصينة ومبادئ أكاديمية قويمة، تراعي الهدف الأسمى، والمسؤولية الحضارية العظمى، وتأخذ بعين الاعتبار جانبي المتخصص والمتعلم.

ولم يفت السادة المتدخلين الإشارة إلى الهدف النبيل من وراء وضع هذه المعاجم، ألا وهو المحافظة على اللغة العربية والإسهام في تجديدها وإغنائها وفق الشروط الملائمة لمكوناتها وأسسها، كما أبرزوا الصعوبات المصاحبة لإنجاز مثل هذه الأعمال العلمية الخطيرة، مؤكدين ضرورة تضافر الجهود وتوسيع دائرة الاستشارة وتبادل الرأي بين أهل العلم والمتخصصين، في سبيل تقويم ما ظهر في هذه المعاجم من هنات وسد ما جاء فيها من ثغرات.

ولقد وردت ملاحظات دقيقة في هذا الإطار شملت جوانب المنهج والشكل والمضمون، يمكن إجمالها فيما يلي:

أ – المعاجم الثلاثة لم توضع لها مقدمات تبين المرتكزات النظرية المعتمدة في الإعداد، وتوضح المنهج المتبع في الصياغة والبناء.

ب – عدم اعتماد الجهود السابقة، إذ كان يلزم العودة إلى ما ألف في هذا الإطار من معجمات وملحقات مصطلحية، قصد الإفادة منها، وتوخي الدقة، وتلافي التعارض والتناقض، ثم إثبات هذه المصادر في لوائح خاصة بها.

ج – تهميش عدد كبير من المصطلحات المستعملة والمفاهيم المتداولة في التخصصات العلمية الثلاثة وفروعها، وبمقابل ذلك تم تبني مصطلحات غريبة، قليلة الاستعمال والشيوع.

ففي علم التاريخ مثلا، لم تدرج مصطلحات كثيرة تتعلق بتاريخ المغرب الحضاري. وفي الآثار لم ترد أسماء أثرية عربية كبيرة. وفي الجغرافيا لوحظ غياب كثير من المصطلحات في علم الهيدرولوجيا والبيوجغرافيا..إلخ. وأما في اللسانيات فقد غابت مصطلحات كثيرة في فروع شتى من العلم: كالنحو الوظيفي واللسانيات الإكلينيكية واللسانيات النفسية..إلخ.

د– عدم مراعاة الاتساق الداخلي في بناء هذه المعاجم. إذ بدا جليا في ثلاثتها هيمنة مجال علمي على حساب آخر، بل لوحظ كذلك تهميش شبه تام لبعض التخصصات، وتعد هذه الملاحظة دليلا قاطعا في نظر بعض الدارسين على انعدام الموضوعية وطغيان الذاتية في بناء هذه المعاجم.

هـ– اعتماد الترجمة الحرفية بدل ترجمة المفاهيم، وقد نتج عن ذلك في أحيان كثيرة، التعسف في إيجاد مقابل عربي لمصطلح إنجليزي أو فرنسي ، مما أفرز مصطلحات عربية غير مناسبة، وتعابير غريبة لا تستسيغها العربية (بنية

ظرفية، نقل آدمي..) ثم مصطلحات لا تنطبق على المفاهيم.

إن أسلوب الترجمة المتبع لم يكن موفقا في اختيار المقابلات الفرنسية المناسبة للمصطلحات الإنجليزية أولا، ثم المقابلات العربية الملائمة للمصطلحات الفرنسية ثانيا، كما أن هذا الأسلوب لم يكن ناجعا في تحقيق مبدإ الدقة في اختيار المصطلح المناسب في اللغتين الأعجميتين من جهة وفي العربية من جهة ثانية، ناهيك عن الأخطاء الكثيرة في اختيار هذه المقابلات.

و – اتضح جليا من خلال فحص هذه المعاجم، اللجوء إلى التعريب اللفظي واستعمال المصطلحات الأعجمية المعربة، مع وجود مقابلات عربية. وظهر في هذا السياق أن التعريب لم يكن موفقا في غالب الأحيان، وهذا ما أفرز ملاحظة أساسية تتلخص في ضرورة العودة إلى تراثنا الإسلامي ومصادره للبحث والتنقيب واستكشاف المصطلح العربي الأصيل والدقيق. فإذا لم يوجد، إذ ذاك يمكن اللجوء إلى الاقتراض أو النحت أو غير ذلك.

ز – المعاجم الثلاثة لم تضع تحديدا دقيقا للمصطلحات المعربة، ولم ترفقها بتعريفات وشروح تساعد في التمييز مثلا بين الكلمة العادية والمصطلحات المفاتيح في هذا العلم أو ذاك، ومن ثم اتضح أن التعريب دون شرح أو تعريف أمر مناقض لمبدأ تحديد الدلالة الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار في التأليف المعجمي. كما لم تعتمد عدة وسائل ضرورية مثل : الشكل وإبراز الحركات في الكلمات العربية لتسهيل القراءة والفهم، وإضافة إشارات توحي بالتخصص الذي ينتمي إليه المصطلح.

وقد سجل في هذا الإطار وجود مشاكل كثيرة في فك رموز كثير من المصطلحات التي وضعت لها رموز.

ح– اعتماد ثلاثة لغات في التأليف خلق نوعا من الخلط والتشويش.

ط– كان يحسن تقسيم المعجمات الثلاثة إلى مستويات حسب التخصصات، في اللسانيات مثلا: تركيب، دلالة، صرف.. وفي الجغرافيا، جيومورفولوجيا، مناخ، جغرافيا بشرية..إلخ.

ي– غياب التسميات المحلية والجهوية (في علم الجغرافيا خاصة). والمعجم الذي تغيب فيه هذه المصطلحات يعد مبتورا في نظر بعض المتدخلين.

3 – التوصيات المنبثقة عن الأيام الدراسية:

تفاديا لما اعترى المعاجم الثلاثة من تقصير، وتصحيحا لما بها من هنات وسوء تقدير، وحرصا على الابتعاد عما يمكن أن ينشأ عن ذلك من مزالق في التفكير والتدبير، وسُمواً إلى بناء معاجم متكاملة تتوفر فيها الشروط المعجمية، والأصالة اللغوية والنضج المنهجي والمعرفي، أوصى المشاركون بما يلي:

أولا : توصيات خاصة

1. ضرورة تعريف المصطلح العربي والأجنبي ضمانا للدقة وللأمانة العلمية، مع التفسير والشرح، والتمثيل إن اقتضى الأمر ذلك، لأنه إذا كان الهدف هو استخدام العربية وسيلة للتلقين، فعلى المعجم أن يقدم المصطلحات مصحوبة بالتعريفات العلمية. وفي سياق التعريف يجب الإحالة إلى الاطار النظري الذي ينتمي إليه كل مصطلح، كما يحسن المحافظة على المصطلحات في إطار النظريات التي تمثلها، وفي نطاق اللغات التي ظهرت بها. كما يعتبر النظر إلى المصطلح في حيز التصورات الذي ينتمي إليه مسألة ضرورية ومفيدة في إعداد المعاجم.
2. وجوب إغناء المعجم وتطعيمه بمراعاة الجديد من المصطلحات والمفاهيم المنبثقة عن نظريات ومناهج جديدة. وبذلك تتحقق مبادرات التجديد اللغوي الذي يقتضيه تطور العلم والمجتمع، وابتكار مصطلحات جديدة.
3. استدراك مصطلحات كثيرة أهملت في المعاجم الثلاثة بالرغم من كثرة شيوعها وتداولها سواء في المغرب أو في العالم العربي أو على الصعيد الدولي، وطرح مصطلحات أثبتت ولم تتوفر فيها شروط الضبط والدقة والذيوع.
4. ضرورة مراعاة مبدأين أساسيين في إعادة البناء، ومنها :

- مراعاة الاتساق الداخلي والمقصود به الانضمام المتكامل لمختلف أجزاء المعجم، وينطبق على مستويين: الشكل والمضمون، فالمراد من الاتساق على مستوى الشكل، مثلا: نوع الترتيب المتبع في إعداد المعجم : ألفبائي، أبجدي..إلخ. وعادة ما يحترم المعجميون الاتساق على هذا المستوى. وأما الاتساق على مستوى المضمون فيتعلق بمجالات فرعية ينبغي النظر فيها قبل الإعداد، إذ ينبغي أولا اعتبار الميدان العلمي الرئيس ثم الميادين الفروع التي ينبغي أن تكون لها تغطية شاملة داخل المعجم.

إن مبدأ الاتساق الداخلي إذن يحتم تحديد الميدان الرئيس وضبطه، ثم الميادين الفروع، وداخل هذه الميادين يتعين على المتخصص تحديد المدارس والنظريات والإطارات النظرية لأن المصطلح يعيش داخل اللغة وداخل إطار أو مدرسة نظرية.

- مراعاة مبدأ التماسك المفهومي : ويستند هذا المبدأ إلى مقياسين اثنين:

أ – العلاقة الأحادية الأفقية في حقل معرفي واحد وفي إطار نظرية أو مدرسة واحدة. والمقصود بالعلاقة الأفقية العلاقة الكامنة بين الدليل اللغوي والمفهوم المصطلحي.

ب – العلاقة التراتبية والعمودية، فالدليل اللغوي يصبح مقيدا بالاستعمال المصطلحي، حيث أنه يرتبط بالدلالة

المفهومية المتضمنة لمجموعة من السمات التي تنقسم إلى نوعين: سمات تعميمية وسمات تخصيصية، ويشترك المصطلح في السمات التعميمية مع المصطلحات التي تنتمي إلى الحقل الواحد، ويتميز عنها بسمات تخصيصية.

5. ضرورة صوغ المصطلحات في نماذج وتجنب الارتجال في وضعها، ثم تمحيص النظريات المصوغة داخلها على أساس بناء هاته النظريات ذهنيا وفحصها نفسيا ومعرفيا وحاسوبيا.
6. ضرورة الربط بين ما هو فيزيائي في المصطلح (الجانب السمعي البصري) وما هو ذهني (المعرفة المتضمنة في الدماغ) وما هو آلي (الذكاء الاصطناعي) وما هو تداولي معرفي (انجازات النسق المركزي للذاكرة..).
7. تناول المصطلحات المعربة انطلاقا من جهتين :

– الادماج والإدغام الكلي للمصطلحات وجعلها ذات حساسية وإنتاجية لاشتقاقات صرفية أخرى، مع تحليل هاته الطبقة ضمن الصرفيات غير المتتالية وهي الجذور الصامتية والقوالب الصائتية.

– طبقة المفردات غير الممكنة الإدماج كلية بالنظر إلى عدم تلاؤمها وبنية اللغة العربية. وتعتبر مفردات من هذا القبيل مركبة من صرفيتين عوض صرفية وحيدة.

8. ضبط معطيات اللغة العربية مع تصنيفها في شكل مصفوفات ومقابلاتها بمصطلحات لغات أجنبية أخرى ووضع تعريفات لدلالاتها السياقية والحقول المعرفية الواردة داخلها مع تحديد مخصصاتها ووسائطها المعجمية وأدوارها الدلالية وصفاتها المقولية والتركيبية والصرافية والصواتية.
9. نمذجة المفردات حسب الأوزان، والبحث عن درجات طواعية الأوزان المعبرة عن المصطلحات المعربة واندماجها.
10. اعتماد تحليل تأصيلي لتحليل اللغويين العرب والصرفيين ورواد القراءات القرآنية (مجال الأصوات) وكذلك تأصيلي لمصطلحات القدماء.
11. اجتناب الترجمة الحرفية واعتماد ترجمة المفاهيم، لتفادي الإسقاط والتعسف في إيجاد المقابل العربي، كما تجدر الإشارة إلى ضرورة مراعاة حمولة المصطلح الأجنبي في عملية الترجمة، وعدم اللجوء إلى التعريب اللفظي مع وجود مقابل عربي.
12. ضرورة تقسيم المعاجم إلى مستويات حسب التخصصات.
13. ضرورة توحيد الرموز أو الحروف في مسألة المناقلة الصوتية. ويتوقف ذلك على إيجاد منهج موحد لنقل الحروف والأصوات والحركات، واتباع خطة موحدة في تدوين المعرب.
14. ضرورة استعمال الرموز والرسوم التوضيحية المساعدة في توضيح مجال انتماء المصطلح.
15. ينبغي مراعاة الترتيب العربي في التأليف، فالانطلاقة يجب أن تكون من العربية بدل الانجليزية.

كما يحسن الفصل بين المصطلح الانجليزي والمصطلح الفرنسي، لأن الترجمة الفرنسية للمصطلح الإنجليزي غالبا ما لا تكون مضبوطة، مما يخلق الاضطراب والخلط.

16. إدماج المصطلحات ذات الطابع المحلي والجهوية، (في علم الجغرافيا خاصة) التي أصبحت دولية الاستعمال مثل: (ازغار، المو، واد، تيشكا...) ويمكن أن يتخذ إلحاق هذه المصطلحات إحدى طريقتين:

أ – إدماج المصطلحات إدماجا كاملا على أساس المناهج المعمول بها في بناء المعجم، وتسجيل إشارات في التعريف إلى المناطق التي تنتمي إليها هذه المصطلحات.

ب – وضع ملحق خاص بهذه المصطلحات الخاصة بكل بلد أو مجموعة من البلدان.

ثانيا : توصيات عامة

1. إعادة النظر في وسائل اتصال مكتب تنسيق التعريب بالمختبرات والمعاهد والكليات والجهات المختصة. فمن الضروري توفير سبل الاتصال المباشرة بين المكتب وهذه الجهات في جميع الأقطار العربية، دون المرور عبر القنوات الرسمية، لتفادي التأخير في الاتصال والمشورة، وليكون مبدأ الديمقراطية في الحوار والتشاور بين المكتب وبين المختصين مبدأ محترما.

2. ضرورة تنسيق الجهود بين مكتب تنسيق التعريب وبين الجامعات العربية والمعاهد والمؤسسات المختصة الأخرى. ولتوفير مزيد من شروط البحث العلمي المثمر يحسن خلق مجموعات بحث مكونة من متخصصين ولغويين تنكب على دراسة النواقص الواردة في معاجمه الثلاثة وتقويمها، ثم تعرض نتائج أعمالها على مكتب التنسيق لينظر فيها، وقد تسبق هذه الخطوة خطوة أولى تتمثل في تأسيس لجن متخصصة، على الصعيد العربي، في كل فرع من فروع الجغرافيا والتاريخ واللسانيات، مهمتها الأولى وضع المعجم الخاص بكل فرع داخل التخصص الواحد، على أساس أن تعقد دورات دراسية تجمع بين اللجن ذات الاختصاص العام، للخروج بالمعجم الموحد. وبذلك يتحقق مبدأ الجهوية في العمل وتتحقق الموضوعية العلمية في التقويم وإعادة الصياغة.

3. يجب أن يرصد لهذا المشروع كل ما يستحق من إمكانات مادية ومعنوية، لأن التفكير في القيام بهذا العمل على الوجه الأكمل يقتضي التفكير في طريقة العمل أولا، ثم في الامكانات المادية ثانيا. فتوفير الجانب المادي بالخصوص يسمح بتوسيع دائرة الحوار بين العلماء والخبراء والمتخصصين في كل الاقطار العربية، ويساعد على تجميع الطاقات ولمّ الكفاءات في كل زمان ومكان لتبادل الرأي والمشورة وتعميق البحث، لهذا يوصي المشاركون في اللقاء بضرورة دعم مكتب تنسيق التعريب بكل ما من شأنه أن يحقق الغاية

المرجوة من إعداد معاجمه المختصة وتوفير الرصيد المصطلحي المناسب متنا واستعمالا.

4. ضرورة دعم معهد الدراسات المصطلحية وتشجيعه معنويا بالإيمان برسالته النبيلة التي تقوم على مبدأ سام وهو خدمة الأمة الاسلامية بخدمة لغتها وتراثها التليد، وماديا بإشراكه إشراكا فعليا في تقويم المعاجم وإعادة بنائها، وإمداده بلوازم التفكير والعمل والبحث، ولاسيما التجهيزات المكافئة لرسالته ونشاطه.

وبعد، فإن أهل العلم في هذه الأمة مثقلون بتبعات التفريط في ماضيهم التليد، فزعون من هول الإفراط في تلقف كل وافد غريب. تقطعت بينهم الأسباب في أوار هذا التدافع الحضاري المتلازب، وتنازعتهم نوازع الانبهار بالأفكار والمذاهب. وتوزعتهم أهواء وعصبيات، وأخلت بتآلفهم مناهج ونظريات. سلموا، وأسلموا القياد للغرباء عن الأمة. فهل من سبيل إلى استعادة الهمة وكشف هذه الغمة؟!

إن أهل العلم – وهذه حالهم – ليتطلعون إلى من يلم أشتات ما تفرق ويعيد نسق ما انفرط. ولن يتيسر القيام بهذه المهمة الصعبة لغير مثل هذه الهيئة الممثلة في مكتب تنسيق التعريب في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

والله ولي التوفيق

المقرر محمد الدحماني

فهرس